بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اظهر الحقايق والصلوة على من اشرع باعلى الدقايق
وعلى اله المجردين عن علايق العلايق وبعد فيقول العبد الفقير
الخاطي ذبابة الخفية ابن ذره بابلي عفا عنها المعفرة الجلية ان رسالة
الاستعارة للمولى المحقق والبحر المدقق مولانا نحو والانظالي
طاب ثراه وجعل الجنة مثواه بحرهة الحاكي لكانت محقق
اجمالا على ما نطق به كتب المتقدمين ودل عليه دبر المتأخرين
من معالي المجازات وما يتعلق بها اراد ت ان افصلها واضمها فرايت
فوفقني الله تعالى ان ينفع بها من تناول رياض الحدايق بغرسها
احقا زعن الانانية والاجرية على ما نطق به المقابلة الله
القاسمية ودعاية الى وجود ان الاربعة فقال المحدث مفيان
مشهوران وهفي غيرهما فوق وهو الرضاء واصطلح حتى
وهو لظهار صفة الكمال وعلى تقدير اراد ان يراد به الهيئي القال
او المفعول او الحاصل بالمصدر ويجوز ايضا ان يطلق على لفظ
اما على طريق الموم المجاز او كلوم المشترك ولا يناسب
ان يراد بمعنى اسم الفاعل والمفعول فتذكر ثم اعلم ان المعا
للام التعريف والتخصيص والتعيين في لام الله تخصيص ثانيا و
الذهن
احتمال والزيد وان اعتبرت لام العهد الذهني
لخفاء رضاء الله تعالى وهفي الاستغراق فتحتاج الى

الى ارقام فاعلم وايانا الى الابد اعلم واعلم ان في عرف التعريف
مذاهب الاول انها موضوعة لتعريف العهد فقط ثم يقتد
كما قال السكاكي وغيره والثاني انها لتعريف الجنس والاشارة
الى نفس الحقيقة فقط ثم يقتد كما ذكر في الاصل وقال
مولانا البهادري ان الحق الحقيق بالقبول وانا اقول كلا
فانه بناء على معنى التعريف وهو التعيين فعلى هذين المذهبين
يكون اللام مشتركا معنويا في الاربعة والثالث انها للفرد المعين
والحقيقة فمشترك لفظا فيها كما يقتد ها لحقيقة تمعنى في ثلثة
هذا مذهب التفتازاني في شرح المفتاح وفي شرح لفظا في
الاربعة ورد بانه يلزم ان لا يترجح احدهما على الاخر فيه
نظر وفي انها حقيقة في الاولين ومجاز في الذهني
والاستغراق ولعل اما يشاء من احتياج استعمالهما الى قرينة
الى رجحة وكي هذا لا يقتضي كونها مجازا فانه اذا اطلق
يفظ نعام على الحاكي باعتبار وعوده لا يكون مجازا الا باعتبار
خصوصه ثم اعلم ان هذه المعاني والمذاهب تجري في
للظاف الى معرفة الله علم للذات الذي وجوده مقتضى
ذاته اما اختاره من بين الاسماء الحسنى ليدل عليها اشعارا
بحب الذات والصفة لان سايرها يرجع اليه كما قال الله
تعالى ولله الاسماء الحسنى وليزيد الاكمال فحمد بحمده

ارقام

عكوسها ثم اشار المحمود عليه بقوله احمدك اشاكرين فانه فيه
اشارة الى انه كان من الشاكرين للانعام الذى هذه
التاليف بعض منه وتلميحا الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم
والصلوة انما ترك السلام رعاية لمناسب الفقرتين اورد
على من قال بكراهة على سيد الاولين والاخرين اى سيد
جميع المرسلين وسائر الخلق او جميع الملك وسائر الخلق
او سيد من هو منهما من الانس والجن والملك بحسب
النسب والحسب معا او بحسب احدهما بالاولوية ففى الجميع
وفى قوله الاتقى رد على
الشيعة فانهم اعدلوا بالاولوية ففى الجميع
حسن ومن عطف الاصح الخاص عليه قد اعتنى
من ان عطف الخاص على العام للتنبيه على فضله حتى كانه ليس
تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات فلا يرد
حكمة كقوله تعالى حافظوا الاية والاولى ان يكون هذا
العطف للتنبيه على كمال الحكيم فى الخاص وقصرها ذيادة تعظيم
له الطيبين الطاهرين اى العارين عن الكدورات
الباطنة والظاهرية او الاول بالنسبة الى الغير
والثانى بالنسبة الى انفسهم فقط فى تقديم الاول
اما للتنزل او
ويمكن ان يكون للاحتراز
يخفى على متعلم وبعد وفيه عشرة
مستحب

مستحب وان اولى يكم واولى السلام هو على المشهور وفى
بن عدة الاياد اويدين قحطا اولمن يلحق بالعوينة على
قرب وان شانه من البراعة اقتضاب قريب من التخليص و
فى هو فى الخطاب الدال على الانقطاع وانه ظرف زمان و
قيل ظرف مكان من الغايات وان واو فاية مقاما اما
او عوض عن اما المقدرة فيلزم الاخر او التى بعد الفاء
عند الرضى ولا عند غيره او زايدة او ابتدائية او عاطفة
على الدعائيين او على مقدر وان الفاء جواب الواو واما القلب
او لوجوه او الظرف المنزل منزلة الشرط وانه على الا
وليتى اما من الشرط او الجزاء والى كل ذهب لكن الاول
اظهر لفظا والثانى ابلغ معنى فليرر وازيادى على
التقادير ذاتى الذاهب له الاول اذ لكل احد ان يذ
هب اما شاء وان خاص الظرف الواو واما المقدرة او
الفا على توجيه او مشى اعلم المذكور او القدر وانه تا
المقدرة وهذه هى التاكيد ويقرب منه ما افيد انه
من قبيل القضايا قبيلتها معها او تفصيل المجمل الذى
او تفصيل الاستيناف المجرد والاول انظاهما اشبه الرضى
والمشهور هو الثانى وانما يرد دخول الفاء على الثانى
اذا قدر الجدل قبلها وان قضية على غير الاولين
والا فلا صح

وقد صح

حمية واما عليها فاما استفاضة عامة اولزومية بحسب
قصد المعلم فاعلم وفقك الله تعالى وايانا ان خاطب الحكم
لخفيه ولا فلا يخلو اما ان يخاطب عالما ان الطرق اداء المراد ثلثة
عند الفريق اداء المتكلم مراده الصحيح انتهى واما
قيده بالصحيح لان الفاسد لا يطلق عليه في الوقوع طريق ولا
دلالة حتى غير مستقيم في الثلثة فان قيل اداية يقع لاداية نفسه
او اداء المتكلم مراده
قلنا اداية بالاشارة مثلا وقد يطلق عليه مجازا الوقوع شيء من
هذه الثلثة فانه لا افاظ حقيقة قلنا لا نسلم بل المراد لمعبر
فقط وباللفظ والكتابة فانهما المتبادران من الاداء
ويمكن ان يمنع صحت الاداء بغير الاشارة ولا يبعد ان يراد
بالطرق التي يشتركها انها بالطرق في ان المعنى يشتركها
فيصل الى فهم المخاطب فيه برعاية استعمالا فاصل حقيقة
ومجاز والكناية والحصر ظاهر في ان لم يعتبر القيود
والا فعقلي ولما توقف البحث عنها على تعريفها قدمها
او لاهتمام في مقام المظهر للاثبات ولكونه للماهية
وللتكرار للافراد وقد يعدل عن قاعدة الاعادة
فقال الحقيقة ويمكن العينية بالعهدية وانما قدمها
لان مفهوم احوالها يتوقف على مفهومها وقالوا
ان التعرض لحقيقة في علم البيان ليس بمقصود اصلي بل لما

بينها وبين اخويها من شبه تقابل الضد والملكة والعدم
وان لم يتوقفا على ان يكون لها حقيقة على صحيح لكن
الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع في الجملة و
فيكون تعرضها بالنسبة الى هذا العلم استطراديا
اقول وفيه نظر فان اشتراك الطرق قد يكون بها و
بايدي اخذها بعض القطاع في تعريف البيان ولكن الظاهر
يدفع المحذور فتأمل ثم اعلم ان الحقيقة في اللغة
اما في حق فعل مثلثة بمعنى ثبت فيكون فعيلا بمعنى
فاعل او بمعنى علم او من حقيقة اذا ثبت في بمعنى
مفعول ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المعلومة اولا
المشبهة فيما وضعت له وقيل نقلت اولا الى الاعتقاد
المطابق للواقع ثم الى القول المطابق ثم الى المعنى
المصطلح الحقيقة فيه مجاز لغوي وحقيقة عرفية
في الدرجة الاولى وعند قائل في الثالثة وردبان اثبات
الواسطتين غير محتاج اليه وفيه ان الاحتياج لا
يحتاج اليه في النقل وقيل انها موضوعة المقدر
المشترك بين الجمع وهو قلد مجاز وبين النقل
عند الجمهور والثالث عند السكاكي لفظ في
الرتبة مطلقا وما قيد من الفهم فقط فمحمول على

وعزز الحكم الترمي في قولهم نحو قولك لعلي ليس كمثله شيء اي كما ان لله تعالى
الا وليس مثله شيء فنفيه يجب مثله الى المجرد زيادة الكاف وفيه وجوه وبعضها
ذكر سيبويه والمبرد بانتفاء ما يتغير عنه بنفاة شيء مما يدل على اصل المعنى في اللفظ
دون المعنى فلا تنفك نحو ان زيدا قائم اذا انتفى عنه اعتقاد زيد قائم كما لو قلت ما
واسئل القرية اي اسئل اهل القرية والا لزم السؤال عن الجماد وهو غير
صحيح وانما حذف الله تعالى فيه الشعور والكلام وان جاز والا ان ذلك انما يكون
عند تعذر القرائن وليس لقائل ان يقول فيتجوز الاهل بغير تعيين الى التعجب في تقدير الله
هنا دون ما سبق نعم رفقة وكلاهما اي المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان سيان
مجازان للعرب والحاصل ان دلالة اللفظ المجاز على كلمة تجوز العرب بها بالاشتراك عند
القوم وعلى سبيل التبعية والالتزام عند السكاكي لاشتراك التعجب في التعدي على الظاهر
وعبارة المحتمل ما ان ظاهر منها والا وقد تم ان قال هو عبارة المفتاح ان المزيد
بهذا المدح هو نفس المعرب والحق ان اية لا يتم في المجاز بالزيادة ويمكن ان
يجيء عدم تمام فيه بانا نمنع ذلك في المعدى عن الاصل وان ظاهر من تعريفهم ان التقدير
الكلمة ثم اعلم ان الذي هو حق الكلام الاوصليتي ان الكلمة بعد انتقاء الزيادة
مستعملة في اللفظ القرية بعد حذف الاهل مستعملة بمعنى اهل ولفظ كمثل
مستعمل بمعنى المثل المجاز بالمعنى المتعارف وان مرادهم بقولهم مجاز بالنقصان ان
مسمى لفظ القرية ان الاصل مقدر ويفهم عن هذا ما ذكرنا الا عند ذكر الاحكام انتهى
بالنقصان هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه غير
الاعراب والمعنى الى ما يفيد الذي رأسا وكذا في قسيمه وانما ككناية الى

على ثم ثالث عن ادا الارادة فلفظ اربه لازم معناه موضوع له من
غير قرينة مانعة من ارادته وتفصيل الكناية مع تفصيل تعريفها قد يسبق في عدد
الكناية ونبين هنا لفظا اربه معنا سيتقل منه الى غيره فنفيه مذهب والكناية
مذهب الزمخشري والسكاكي ونبينها الكناية وهي على الاول قسم للحقيقة والمجاز
قطعا وعلى الحق ومذهب الجمهور وعلى الثاني ويمكن استعمالها في مجموع المعاني
في تردد في هذه الحقيقة وفاقا الاولا هو لبيون الكناية كل لفظ استتر المراد
منه بحيث لا يعلم الا بقرينة سواء كان ذلك اللفظ حقيقة او مجازا وهي عند هم
اعم من كونها بهذه القلة من وجه وقد اراد تقسيمها باعتبار المكني عنه فقال
والمعنى المكني عنه ثلثة اقسام لانه اما ان لا يقصد في الكلام المنعوت اليه
باية نسبة كانت فالاستناد من الصفة الى الموصوف والكناية في هذا القسم قرينة
ان كانت لفظا واحدا سهولة الانتقال وقلة المهل فيها بخلاف الثانية
نحو فلان نجيع ضفدك الضفدع الحقد ومجموع الضفدع كناية عن القلوب وبعيدة
ان كانت بمجموع الفاظ كقولنا كناية عن لا انسان حي مستقيم القامة عريض
الاظفار اذ المجموع خاصة مركبة وشرط فيها اختصاصها بالمعنى الحقيقي بالكنية
عنه بحيث لا يفهم ولا ان يحتمل في الحقيقة او صفة بان يكون منسوبا فيقصد
بها الصفة كالاربها كالجود والكرم ونحوهما الا النعت النحوي وهي قريبة
بلا واسطة واضحة كانت مثل فلان طويل النجاد بالكسر السيف بمعنى
طويل القامة او خفية كحريظ العقاب كناية عن الابلة كالكوة الاتم
من استقراء ما قصدها علم ان هذين منقسمان الى سارية والى مشتة

بالتعريض مثال الاول حمامة مثال الثاني طويل نجاده وعريض وساده وبعيدة ان يوسط
وعلى الصحيح ان قلت نحو فلانة كثيرة الطبائخ عن الفضائح بواسطتين وهيئة واذا
كثرت عدد فنحو ذكيرة رماد باريع وسايط وان لم يعتبر والواسطة ومدارها
في فهم الادنى بين الموصوف والتصفة كما في ضحيع والتاطف لعدم ظهور ذا
لك فيه ظهوره في الثاني وقيل لعدم الاعتداد بشذوذها في كلام البلغاء او
نسبة اي الثانية امر الامر ونفيه عنه بين هما اي بين الذات والتصفة سواء
ذكر مرفوع النسبة فتستفرد في النسبة او احدهما معها والا فكناية فيجتمع مع كلتا
في النسبة مع الكناية عن الموصوف والتصفة وكلاهما كناية فيجتمع الثالثة
فوهمت الاولى النسبة ولا يطرد شيء منهما تخصيص القسمة لان القسم مغيبا
الوصفة كما في سائر التقسيمات ثم توجيهها قوله عدا التوم السلم من سلم الكرمي
على البناء وبيده كناية عن الاستيلاء على كفر لوزي العرض بالتاء لا يسلم
المسلوم عن الماء وبيده فهو سكاكي ويكون قسما رابعا فان التقسيم اعتباري مثال
النسبة ثوبة نحو ذات الكرم زيد وشتان قوله ان الستر الهة والمدرة والله
في قبة فرست على ان التصنيع فانه كفى بالشاهدين التصفة ثم كما ان
للخروج عن اثباته الى ما بدا لها من محي يقوم بها والقيام لا تصفه او
وشال السبية نحو كالكرم بني بيرتية فان البرد لا يقوم به الكرم بل يلابسه
فاذا سبت له الكرم يراد به السبية وان نفي عنه يراد نفيه عنه وابعد
الموصوفة القسم الثاني والثالث فوتر كرما لفظا ولا تقدير اما الاعتداد
فلا تحرز في عرض الدقن كناية عن كثرة وكرما تصفة وفي عرض المنا تصفتي الحمد لله

لا تفانا فان الثانية ح تستدرك الثالثة بلا عكس وتتمة في رشحة
تنويه قال السكاكي الكناية تنقاوت الى تويضو تلويح وذومن رامماد
اشارة والمناسب والتعريض اسم التعريض وهو لفظ قصد به معنى
بلا استعمال فيه فيشمل الحقيقة والمجاز والكناية وهما ان كثر الوسائط اسم
وان فلمع خفاء التزم وبدا خفاء والا اي والا شاره ثم قال والا
التعريض قد يكون كناية بدليل الجمع معا وقد يكون مجازا بدليل ايراد التعريض
فقط بحسب القرائن وقيل عند التزي فحرى ان الكناية مستعملة في
غير ما وضع له والتعريض في الحقيقي والمجازي او الكنائي
والمعنى الموضوع له مقصودا بالتبع من غير استعمال اللفظ فيه وقد
التعريض بحيث يعم الاستعارة فان المعنى الموضوع فيكون كلامه
الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ كقولك ولا تكون ذا وذا كافرا لا
يجزء عن التعريض بحسب اصله كما اشتد بشتان منزلة الحقيقة
التعريض حتى يصير المجاز حقيقة عرفية والكناية بحيث لا يمكن ارادة
الاصلي بل كانت اللفظ موضوعا لا يمكن عنه فيجوز ان يقع عليهما
مجاز والكناية ولا يوصف اللفظ بالقياس كاللفظ المفرد وبه
ظهر ان التعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية ولا يوصف
الا لفظ بالقياس الى معنى التعريض شيء منها وانه لا يكون اللفظ بالقياس
الى الحقيقي والمجازي والكنائي تعريضا بد ان يكون وراء معنى الكلام
التعريضي دلالة الكلام مع صحة في كون حقيقة فيه للمجاز والكناية

حاشية على ديباجة قول احمد المسمى بالحمودية

نهاية المخطوطة